المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة

Basic Concepts of Modern Khaliliya Theory

محفوظ ذهبي

مخبر الدراسة المعجمية و المصطلحية، قسم اللغة والأدب العربي، جامعة يحي فارس المدية، الرمز البريدي26150

الجزائر.

MAHFOUDH Dehbi

Laboratory OF Lexical And Idiomatic Study, Department Of Arabic And Literature, University Yahya Fares OF Medea, Postal Code: 26150.

ALGERIA.

ORCID ID: https://orcid.org/0000-0001-7725-148X

E-MAIL : mahfoudhdeh@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/07/03 تاريخ القبول: 2020/09/28

لتوثيق هذا المقال:

محفوظ ذهبي، المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة، **مجلة التراث**، العدد 02، المجلد العاشر، سبتمبر 2020، ص51، ص66. ***ISSN: 0339-2253 E-ISSN 2602-6813***.

TO CITE THIS ARTICLE:

MAHFOUDH Dehbi, Basic Concepts of Modern Khaliliya Theory, **AL TURATH Journal**, issue 02, volume 10, April 2020, p51, p66. ***ISSN: 0339-2253 E-ISSN: 2602-6813***.

Open Access Available On:

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/323

المؤلف المرسل: محفوظ ذهبي، **البريد الإلكتروني**: mahfoudhdeh@gmail.com

Basic Concepts of Modern Khaliliya Theory

ملخص

بفضل عبقرية العلماء العرب الأوائل في التحليل تمكنوا من التفريق بين الوضع والاستعمال، ومن ثم عالجوا الكثير من القضايا اللغوية فأبدعوا مفاهيم علمية دقيقة تضاهي أحدث ما توصل إليه البحث اللساني الحديث، وقد اجتهد الباحث الجزائري عبد الرحمن الحاج صالح في استنباط تلك المفاهيم من خلال قراءته للتراث العربي وعدّها أسسا للنظرية الخليلية، غير أنّ مفاهيم أخرى مازال مجهولة عند القراء وهذا ما يسعى المقال لإبرازه من خلال تتبع ما قاله الحاج صالح –خصوصا– في كتابه الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية. وتوصلنا في الأخير إلى أنّ هناك مفاهيم أساسية أخرى للنظرية الخليلية لم يصرح بها الحاج صالح، وقد حاولنا استنباط بعضها ونأمل أن تكون هناك بحوث تكشف عن جوانب أخرى.

كلمات مفتاحية: عبد الرحمن الحاج صالح، العلماء العرب، التراث العربي، الوضع، الاستعمال.

Abstract

Early Arab scientists were able to distinguish between the code and use, which enabled them to study a lot of linguistic issues and the creation of accurate scientific concepts similar of modern linguistic research, And the algerian researcher abd- errahman haj salah extracted these concepts through his of arab heritage and considered them the foundations of the khaliliya theory, However some other concepts are still unknown to the reader and this is what the article seeks to shed light on, what haj salah said in his book discourse and speech in arabic theoty of code and use. Finally, we concluded that there are other basic concepts of the khaliliya theory that haj salah did not state. We have tried to extract some of them and we hope that there will be research that reveals other aspects.

Keywords: abd- errahman haj salah, arab scientists, arab heritage, code, use.

Résumé

Grâce au génie des premiers savants arabes dans l'analyse, ils ont pu faire la différece entre le code et utilisation, ensuite ils ont traité de nombreuses questions linguistiques, ils ont donc conçu des concepts scientifiques précis qui correspondent aux derniéres découvertes de la recherche linguistique moderne. Le chercheur algérien abd- errahman haj salah a travaillé dur pour extraire ces concepts à travers sa lecture du patrimoine arabe et a considéré ces concepts comme les fondements de la théorie khalilihya, cependant d'autres concepts sont encore inconnus des lecteurs et c'est ce que l'article cherche a mettre en évidence en suivant ce que haj salah a dit dans son livre the discourse and speech in théorie arabe de code et de l'utilisation. Enfin, nous avons conclu qu'il existe d'autres concepts base de la théorie khaliliya que haj salah n,a pas d'eclaré, nous avons essayé d'extraire certains d'entre eux et nous espérons qu'il y aura des recherches qui révélent d'autres aspects.

Mots clés: abd- errahman haj salah, savants arabes, code, utilisation.

مقدمة

تُوِّجَت السِّنون الطويلة التي عكف فيها عبد الرحمن الحاج صالح (رحمه الله) على قراءة التراث العربي وفهم ما جاء به علماؤنا الأوائل أمثال الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه، بإنجاز و تقديم نظرية لسانية بديلة وأصيلة سماها: النظرية الخليلية الحديثة.

فالحاج صالح عمد إلى تتبع مقولات أولئك العلماء الأفذاذ ومن ثمّ استنبط مفاهيم عدّها الأستاذ ركائز للنظرية الخليلية، غير أنّ الملاحظ هو أنّ تلك المفاهيم تتعلق بالجانب الوضعي من اللغة دون الاستعمالي منها. وهو ما قد يدفع القارئ إلى التساؤل عن سبب ذلك.

إنّ الإجابة عن ذلك التساؤل هي أنّ المفاهيم المتعلقة بالجانب الاستعمالي من اللغة قد جاءت مبثوثة في كتاب: "الخطاب و التخاطب في نظرية الوضع و الاستعمال العربية. و هذا ما سنحاول الكشف عنه من خلال هذه الورقة البحثية.

1. مُنطلق البحث اللغوي العربي (التفريق بين الوضع والاستعمال)

تمكن العلماء العرب بفضل عبقريتهم في التحليل من التفريق بين الجانبين الوضعى والاستعمالي من اللغة، أي التمييز بين اللغة وبين كيفية استعمالها في التخاطب، وهو تفريق جاء به سيبويه بحيث كان يميز بين ما كان يسميه "كلام" وهو الكلام الجاري بالفعل على ألسنة الناطقين وبين الأصل في الكلام وهو ما لم تصبه عوارض الاستعمال ولم يتغير عن أصله.

ويعد هذا التفريق منطلقا للتحليل اللغوي العربي، إذ إنّ «من أهم المبادئ التي بنيت عليها النظرية [اللغوية العربية] نذكر تمييزهم (العلماء العرب الأولون) الصارم في تحليلهم للغة بين الجانب الوظيفي من جهة وهو الإعلام والمخاطبة من جهة، أي تبليغ الأغراض المتبادل بين ناطق وسامع، وبين الجانب اللفظي الصوري من جهة أخرى، أي ما يخص اللفظ في ذاته وهيكلته وصيغته، بقطع النظر عما يؤديه من وظيفة في الخطاب غير الدلالة اللفظية، إذ هناك دلالة اللفظ ودلالة المعنى»[1]. وهو ما أشار إليه صالح بقوله: «وأهم ما تتصف به هذه النظرية [اللغوية العربية] هو التمييز بين اللغة وبين كيفية استعمالها في التخاطب. وهو تمييز حاسم وعميق لأنّه يخصّ ماهية اللغة في حد ذاتها والدور الذي تقوم به كلغة من جهة وكيفية استعمال الناطقين لها وهو الكلام أو الخطاب من جهة أخرى»[2]. ويقول في موضع آخر: «ومن أهم ما أثبته النحاة (هم وحدهم) هو تمييزهم (لأول مرة في التاريخ) بين الكلام المستعمل بالفعل المسموع من الناطقين وبين الأصل الموضوع أي ما كان عليه أو ما ينبغي أن يكون عليه في الأصل وهو مقابلتهم ومقابلة سيبويه خاصة بين الكلام وما يسميّه بالأصل في الكلام". فقط لاحظ كما لاحظ شيوخه أيضا أنّ كلام العرب قد يأتي على أصله لفظا أو معنى وهو على ما وُضع في أول الأمر ويأتي أيضا على غير أصله. وهذا سببه أحوال خاصة بعملية التخاطب لا دخل للوضع فيها. ويقابل الأصوليون بين اللغة (كوضع) والخطاب ككلام يجري بين متكلم ومخاطب. فمن ثم أقاموا الفرق فيما سموه بالوضع بينه وبين الاستعمال وفي إطار هذا التمييز حاولوا أن يفسروا ظواهر العربية بالبيان عما يرجع إلى الوضع وما يخص الاستعمال»[3].

وعلى أساس هذا التفريق عالج اللغويون العرب القدامى القضايا اللغوية التي تخص اللغة كنظام مجرد، كما اهتموا بدراسة اللغة باعتبارها خطابا، فأبدعوا بذلك مفاهيم جديدة تنبئ بمدى عبقريتهم وآراء تُضاهي أحدث ما توصل إليه البحث اللساني الحديث، وهو ما دفع بالحاج صالح إلى تخصيص كثير من أعماله للحديث عن تلك المفاهيم وإعادة صياغتها في إطار ما سماه بالنظرية الخليلية.

تبعا لذلك، يتعين أنّ المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية لا تنحصر فقط فيما هو وضعي فقط بل تتجاوز ذلك إلى الجانب الاستعمالي من اللغة. وما يؤكد ذلك أنّ المفاهيم التي أبدعها العلماء العرب هي متفرعة أولا عن منطلق العلماء العرب في التحليل (التفريق بين الوضع و الاستعمال، وثانيا عن منهجهم في الدراسة، حيث إنّهم جمعوا بين النظر في اللغة من الجانبين الوضعي والاستعمالي «ولم يستطع أي جيل من العلماء غير العرب إلى غاية الآن أن يجمعوا بينهما أي بين النظر في اللغة كظواهر والنظر فيها كنظام ضوابط. فمن البيّن أنّ الكلام هو في ذاته مجموعة من الظواهر المحسوسة تشاهد بالسمع وبالبصر في مختلف أحوال التخاطب إلاّ أنّ اللغة هي أيضا أداة معقدّة بتكوّنها من بُنى تتداخل فيما بينها على مراتب وهي أيضا معيار خاص بالناطقين بها. فهي تخضع لما تواضع عليه الناطقون باللغة وخاصة النظام البنوي فيه»[4]. فالمطلع على كتاب سيبويه مثلا، يجده يُحلل اللغة باعتبارها تراكيب وألفاظ تجمع بينها علاقات شكلية كتلك العلاقة التي تربط الفعل بالفاعل، كما يجده أيضا يُحلل التراكيب بوصفها خطابا متبادلا؛ أي بالنظر إلى أنّها تُشكل جزءا من عملية التخاطب (اللغة كما سمعها من ألسنة الناطقين).

وبهذا يتضح أنّ العلماء العرب لم يركّزوا على جانب دون آخر بل جمعوا بينهما (الوضع، الاستعمال)، فكانت المفاهيم المتفرعة عن تحليلهم للغة تخص الجانبين الوضعي و الاستعمالي.

2. المدرسة الخليلية الحديثة

مما لاشك فيه أنّ العلماء العرب الأولون قد قدموا جهود جبارة، فتراثنا اللغوي زاخر بقضايا ومفاهيم وآراء تُضاهي أحدث ما توصل إليه البحث اللساني الحديث، وهذا ما تبيّن للحاج صالح بعد «النظر في تراثنا العربي الإسلامي اللساني وغير اللساني، على تعدد مذاهبه وتنوع مشاربه، فكشف عن كنوزه، وميّز بين أصيله ومُسْتَنْسَخِه. فوجد أن آراء اللسانيين العرب القدامى كعبد الله بن أبي إسحاق الحَضْرمي (ت:117هـ)، وعيسى بن عمر(ت:149هـ)، وأبي عمرو بن العلاء (ت:154هـ) آلت إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت:175هـ)، فصاغها صياغة رياضية دقيقة، وبناها بناء منطقيا عقليا فطريا، (لا أرسطوطاليسيا)، وحفظ تلميذه سيبويه كل ذلك في كتابه وأضاف عليها مما حباه الله من علم. وسمى الأستاذ: عبد الرحمن الحاج صالح –رحمه الله– تلك الآراء: النظرية الخليلية القديمة، كما سمى بحوثه وبحوث تلاميذه، التي بيّنت قيمة أفكار هذه النظرية، وأحلّتها مكانتها بين النظريات اللسانية الحديثة: النظرية الخليلية الحديثة»[5].

1.2. تعريف النظرية الخليلية الحديثة

النظرية الخليلية الحديثة هي «نظرية لسانية عربية جديدة تُمثل امتدادا لنظرية النحو العربي الأصيلة التي وضعها الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت:**175**هـ) وتلميذه سيبويه (ت:**180**هـ) ومن جاء بعدهما من النحاة العرب القدامى العباقرة ممن شافهوا العرب الخلّص الأقحاح ابتداء من القرن الثاني الهجري وهي الفترة الخصبة في الفكر اللغوي العربي الأصيل المبدع، وحتى القرن الخامس مع عبد القاهر الجرجاني (ت:**471**هـ) »[6].

وقد سُميت «بالنظرية الخليلية أو اللسانيات الخليلية وهي لا تعني الخليل وحده وإنما نسبت إليه لأنه هو الذي سبق غيره إلى استعمال المفاهيم الرياضية لضبط نظام اللغة ووضع علم العروض واختراع الشكل ووضع الحركات على الحروف ووضع معجم العين»[7]، «وقد أثرى سيبويه ومن جاء بعده أفكار الخليل كالأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة)

والمازني ولاسيما ابن السراج وأبي علي والرماني والسيرافي والزجاجي ثم ابن جني وبعده بكثير الرضي الاستراباذي (ت:**687**هـ) وهو من أرصن العلماء وأكثرهم أصالة ... ويعدّ شاذا في عصره»[8]، وفي ذات الصدد يقول الحاج صالح: « لابد من ملاحظة هامة فإن الخليل ليس هو وحده المسؤول عن كل ما أبدعه عباقرة العلماء الأولين؛ فهناك من عاصره وكان عبقريا مثله ومن جاء بعده وكان عبقريا مثله وأذكر من هؤلاء الإمام الشافعي، فهو في أصول الفقه بمنزلة الخليل في النحو وعلوم اللسان»[9].

وقد جاء تفكير عبد الرحمن الحاج صالح في وضع هذه النظرية بعد اطلاعه على ما كتبه علماؤنا الأوائل، ومقارنة ذلك بما قاله من جاء بعدهم من النحاة، فتبين له أنّ فهم النحاة المتأخرين للعديد من القضايا اللغوية وطريقة تحليلهم لها هو غير ما ذهب إليه النحاة الأوائل. يقول الحاج صالح: «إن هذه المدرسة نتجت عن جهود متواصلة، وقد بدأت التفكير فيما يقول الخليل وأنا طالب في الجامعة الأزهرية وبخاصة في كلية العربية، وقارنت بين ما اطلعت عليه في كتاب سيبويه آنذاك من أقوال الخليل وما قرأته، وكنت أقرأه على شيوخنا في هذه الجامعة العتيقة، فلاحظت الفروق الكثيرة التي توجد بين ما ذهب إليه الخليل وشيوخه وتلاميذه وخاصة سيبويه وبين ما يقوله المتأخرون من النحاة، بل لاحظت فرقا كبيرا لا في النزعة العقلية ولا في منهاج التحليل وفي الاتجاه العلمي، بل في كل شيء ذكروه»[10].

كما أنّ اطلاع الحاج صالح على قاله العلماء الأوائل جعله يكتشف أنّ كثيرا من المفاهيم التراثية تضاهي ما جاءت به اللسانيات الحديثة، لذلك عمل الحاج صالح من خلال هذه النظرية على دراسة المفاهيم النحوية التي جاء بها الخليل بن أحمد الفراهيدي، ومقارنتها بما جاء في اللسانيات البنوية فاتضح له أنّ «النحو العربي قد وضع على أسس إبستمولوجية مغايرة لأسس اللسانيات البنوية وخصوصا في المبادئ العقلية التي بُنيت عليها تحليلاته. هذا وليس الاختلاف متوقفا على هذا الجانب بل هناك أيضا اختلاف آخر في النظرة إلى البحث في اللغة نفسه وتدوين الكلام من أجل التحليل»[11].

فالنظرية الخليلية إذن ترتبط بالفكر اللغوي القديم و«... تمثل اجتهادا علميا تقويميا صدر في زماننا أدى إلى قراءة جديدة لما تركه الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه خاصة وجميع من جاء بعدهما من النحاة الذين اعتمدوا في بحوثهم على كتاب سيبويه إلى غاية القرن الرابع كشروح كتاب سيبويه وغيرها، أضف إلى ذلك البحوث التي كتبها بعض العباقرة من العلماء كالسهيلي وعبد القاهر الجرجاني والرضي الأستراباذي وغيرهم»[12]. «وبهذا تُعد اللسانيات الخليلية امتدادا منقى مختارا من الآراء والنظريات التي أثبتها النحاة العرب الأولون وبخاصة الخليل بن أحمد، فهي في الواقع نظرية ثانية **Métathéorie** لأنها في الوقت نفسه تنظير وبحث في الأسس النظرية الخليلية الأولى وقراءة جديدة لهذا التراث وإعادة صياغة لمفاهيمه الأساسية ومقارنتها بما توصل إليه البحث اللساني الحديث ومحاولة استثمار ذلك في الدراسات اللغوية العربية»[13].

هذا وتدعو النظرية الخليلية إلى الاهتمام بتراث الخليل ومن جاء بعده وقراءته قراءة منصفة بعيدا عن التعسف والأحكام المسبقة، و«إلى ضرورة الرجوع إلى التراث العلمي اللغوي الأصيل و النظر فيما تركه العلماء الأوائل المبدعين، وتفهم ما قالوه من الحقائق لفهم أسرار فقه اللغة العربية، و إجراء مقارنة نزيهة بين نظرية النحاة العرب الأولين و النظريات اللسانية الحديثة التي ظهرت في الغرب، مع تحسين الوقائع النحوية وفق التطورات الجبارة التي تعرفها التقنيات المعاصرة»[14].

2.2. أهداف النظرية الخليلية الحديثة

سعت النظرية الخليلية إلى «إحياء علم الخليل، و[توضيح] كيفية التعامل مع معطيات اللغة العربية وفق مقتضياتها وما تفرضه عبقريتها»[15]، فما «قام به النحاة العرب الأولون وخاصة الخليل ابن أحمد وتلميذه سيبويه من التحليل الرياضي لنظام اللغة العربية قد يساعدنا على إيجاد الحلّ وهذا الحل هو عندنا وقبل كل شيء في جعل النظرية اللغوية قادرة على تفسير أكبر عدد من الظواهر»[16].

كما كانت تهدف النظرية الخليلية إلى الارتقاء بالبحث اللغوي والعلمي العربي، ولا يكون ذلك إلا بدراسة دقيقة للمفاهيم الخليلية فمثلا «الدراسة المتعمقة لهذه النظرية العربية الأصيلة مع النظر في مكتسبات اللسانيات الغربية الخاصة بالعلاج الآلي للغات سيؤدينا إلى تغيير الوسائل الحاسوبية التي هي مستعملة الآن في هذا الميدان. وهذا يقتضي أن ننهض بمستوى الصياغة الرياضية، ولن يتم ذلك إلا بالمساهمة الكبيرة الفعالة لعلماء الرياضيات من هؤلاء الذين سبق أن نظروا في مشاكل العلاج الآلي للغات»[17].

ومن مساعي النظرية الخليلية أيضا التعريف بالجهود اللغوية لعلمائنا الأوائل وتثمينها وإثبات أصالة الفكر العربي القديم، والتنويه بالقيمة العلمية لما جاء به أولئك العلماء. وكذا توضيح النظرة العربية للقضايا اللغوية وطرائق التحليل التي اعتمدها العلماء الأوائل. يقول الحاج صالح: «وقد كان لنا الشرف أن أجرينا على هذا التراث اللغوي العربي بحوثا كان من نتائجها أنّ التحليل الخليلي قد يمثل أعمق تحليل لغوي يخص اللغة العربية»[18].

3.2. مفاهيم النظرية الخليلية الحديثة

ترتكز النظرية الخليلية على مجموعة من المفاهيم الأساسية يتعلق بعضها بالجانب من اللغة ويتعلق البعض الآخر بالجانب الاستعمالي، وفيما يلي تفصيل ذلك.

1.3.2. المفاهيم التي تخص الجانب الوضعي من اللغة

اجتهد عبد الرحمن الحاج صالح في استنباط المفاهيم التي اعتمدها العلماء العرب الأوائل في تحليلهم للظاهرة اللغوية، واتضح له أنّ نظريتهم ان بنت على مجموعة من المفاهيم تخص اللغة في جانبها الوضعي، وتتمثل في:

أ. مفهوم الاستقامة

نبّه الحاج صالح إلى أهمية قول العلماء العرب الأوائل باستقلالية اللفظ عن المعنى، إذ يقول: إنّ «أهم ما أثبته علماؤنا هو وجود استقلال تام لكل من اللفظ والمعنى الواحد إزاء الآخر على الرغم من ارتباطهما بالوضع»[19]، ويواصل كلامه موضحا أنّ سيبويه بيّن «أنّ اللّفظ والمعنى ينفرد كل واحد عن الآخر بالاستقامة أو عدم الاستقامة تخصه دون الآخر فقط يكون اللّفظ سليما ليس فيه خطأ من حيث هو لغة أو صيغة أو تركيب وأصوات ... ويكون المعنى مع ذلك غير سليم، غير معقول أو غير صحيح أو العكس»[20]، أي أنّ السلامة اللغوية لا تُوجب السلامة الدلالية والعكس. وهذا ما يظهر من تقسيم سيبويه للكلام في باب الاستقامة من الكلام والإحالة إلى «مستقيم حسنٌ، ومُحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمسِ وسآتيك غداً.

و أما المحال فأن تنقض أوّل كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدا وسآتيك أمس.

أما المستقيم الكذب فقولك: حملتُ الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه.

أما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكي زيد يأتيك، وأشباه هذا.

و أما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس»[21].

فالملاحظ أنّ صِنف المحال على الرغم من سلامته النحوية إلاّ أنّه يحمل معنى مخالفا للمنطق ولايقبله العقل، في حين أنّ صِنف المستقيم القبيح على الرغم من أنّه يحمل دلالة، إلاّ أنّ تركيبه جاء مخالفا لما تقتضيه القواعد النحوية. وفي ذات السياق ينبِّه مسعود صحراوي إلى «أنّ سيبويه لما تحدّث عن صنف المحال لم ينعته بـ: مستقيم أو حسن، كما فعل مع الأصناف الأخرى، مما يدل على عدم كفاية هذا الصنف التواصلية ومن ثمّ عدم الاعتداد به تداوليا في اللسانيات العربية»[22]، لأنّ هذا الصنف من الكلام على الرغم من سلامته النحوية إلاّ أنّه يفتقر لدعامة الإفادة التي هي شرط في الملفوظات المتبادلة بين المتخاطبين.

ولم يكن سيبويه وحده من نبّه إلى أنّ اللّفظ والمعنى ينفرد كل واحد عن الآخر بالاستقامة أو عدم الاستقامة، بل نجد الخليل هو الآخر قد ميّز «بين السلامة التي يقتضيها القياس (أي النظام العام الذي يميز لغة من لغة أخرى) والسلامة التي يفرضها الاستعمال الحقيقي للناطقين (وهذا معنى الاستحسان وهو استحسان الناطقين أنفسهم): مستقيم/ حسن.

وبذلك يمكن تفسير نص سيبويه –إذا أضفنا له مفهومي القياس والاستعمال–

مستقيم حسن = سليم في القياس والاستعمال.

مستقيم قبيح = سليم في القياس وغير سليم في الاستعمال.

مستقيم محال = سليم في القياس والاستعمال غير سليم من حيث المعنى»[23].

فاللفظ إذن قد يكون سليما وموافقا للقواعد النحوية ومع ذلك لا يحمل معنى، لذا لا يمكن للنحو وحده فقط أن يحكم على سلامة جملة ما، مثلما كان يرى تشومسكي أنّ الجمل يتم الحكم عيها بالنظر إلى بنيتها النحوية فقط. وبالتالي فإن كانت جملة ما لا تحمل دلالة لكنها مركبة تركيبا سليما، فهي في نظره جملة سليمة، وكأنّ تشومسكي كان يرى أنّ السلامة النحوية تستلزم السلامة الدلالية، ولم يُدرك أنّ اللفظ مستقل عن المعنى فيما يخص الاستقامة إلاّ في مرحلة تالية من تطور نظريته، فأدرج المقياس الدلالي الذي رفض في البداية الاعتماد عليه.

ولم يكن تشومسكي الوحيد من الغربيين الذي تفطن لذلك، بل هناك من اللسانيين الغربيين الذين قالوا باستقلالية اللفظ عن المعنى من حيث الاستقامة، إلاّ أنّ النحاة العرب –كما يصرِّح الحاج صالح– «ميّزوا قبل المحدثين من علماء اللّسان بقرون بين ما هو راجع إلى استقامة اللّفظ وما يخصّ استقامة المعنى ... وبهذا يتّضح أنّ ميدان النّحو واللّغة (وهما من المواضعة) كان يراعي فيها العلماء العرب كل جوانب اللّفظ والمعنى مع التّمييز الصّارم بين هذا وذاك. فسلامة اللّفظ لا تلزم منه سلامة المعنى وبالعكس. وهذا دليل قاطع على استقلال كل واحد منهما عن الآخر في الاستعمال»[24]. ومثل هذا التمييز نراه ضروريا لكي يستقيم الوصف اللساني فالملفوظات لها نظامها الخاص والمعاني لها قوانينها الخاصة التي تضبطها.

فالمقياس النحوي إذًا غير كاف للحكم على سلامة جملة ما لأن «الاستعمال ينضبط كله بأنواع من الضوابط تنتمي إلى ميادين مختلفة: ففيما يخصّ الاستقامة اللّفظية فهذا يمس النّحو واللّغة وبالتالي ملكة المتكلم اللّغوية»[25]، فسلامة اللفظ نحويا

يعني أنّه مركب تركيبا سليما نحويا وفق ما تقتضيه اللغة والقواعد النحوية. أما «فيما يخص سلامة المعنى في ذاته (دون اللّفظ) فهو المنطق الطبيعي وهو ما يعقله مع غيره أو العادة أو العرف ... ومنه ما اكتسبه من البديهيات وفيما يخصّ إتقانه للخطاب وقدرته على التأثير فيمس البلاغة وما يدخل فيها من ضوابط المخاطبة»[26]. فالحكم بالسلامة الدلالية على جملة ما يتطلب الاحتكام إلى معطيات تكون خارج اللغة. فإذا قلنا: التقى أبو الطيب المتنبي بمحمود درويش في القاهرة، نجد أنَّ هذه الجملة رغم من سلامتها النحوية هي غير مقبولة استناد إلى الواقع الخارجي.

ب. مفهوم الانفراد وحدّ اللفظة.

يتحدد مفهوم الانفراد انطلاقا من مبدأ الانفصال والابتداء، يقول سيبويه: «فالذي يسكت عنده و ليس قبله شيء هو الاسم الذي ينفصل و يبتدأ»[27]؛ أي أقل وحدة كلامية دالة مجردة مما قبلها وبعدها، ويقول الخليل : «إنّه لا يكون اسم مظهر على حرف أبدا لأنّ المظهر يسكت عنده وليس قبله شيء ولا يلحق به شيء»[28]، فالاسم الظاهر لا يكون حرفا لأن هذا الأخير لا يحسن السكوت عليه، ولابد من اتصاله بغيره من الوحدات اللغوية.

ويتضح لنا من خلال ما سبق أنّ الانفراد هو الاسم الظاهر الذي ينفصل ويبتدأ «ويمكن أن يكون بذلك الأصل لأشياء أخرى تتفرع عليه. ولهذا فيجب أن ينطلق من أقل ما ينطق به مما ينفصل ويبتدأ (=ينفرد) وهو الاسم المظهر بالعربية. وكل شيء يتفرع عليه ولا يمكن لما في داخله أن ينفرد فهو بمنزلته، ولهذا سمى النحاة الأولون هذه النواة بالاسم المفرد وما بمنزلة الاسم المفرد وأطلق عليها ابن يعيش والرضى اسم اللفظة»[29]، فالاسم الظاهر أو المفرد هو عبارة عن نواة قابلة للتفريع عنها، وتلك النواة هي منطلق التحليل العربي مثل:

باب------ الـ باب--- بالباب-- باب المدرسة ...الخ.

والملاحظ أنّ النواة في هذا المثال "باب" قابلة للانفراد عما قبلها وبعدها، ومن غير الممكن أن تستقل مكونات تلك النواة وتنفرد بذاتها.

فالمقصود إذن بالانفصال والابتداء هو أن تقوم الوحدة الكلامية مقام التركيب على الرغم من انفرادها بحيث لا تسبقها ولا تتبعها وحدات لغوية، «أي ما يكون قطعة منفردة في السلسلة الكلامية المفيدة لا يسبقها و لا يأتي بعدها شيء من الزوائد و يمكن الوقوف عليها كقولك: زيد أو هذا (الكتاب) أو كتاب في الإجابة عن: ما هذا؟ و ماذا أخذ ؟»[30].

ويشير الحاج صالح إلى أنّ «الانفصال والابتداء يمكّن الباحث من استكشاف الحدود الحقيقية التي تحصل في الكلام وبهذا ينطلق الباحث من اللفظ أولا ولا يحتاج إلى أن يفترض أي افتراض كما يفعله التوليديون وغيرهم عندما ينطلقون من الجملة قبل تحديدها»[31]، فالتحليل العربي «لا يُبنى ... على تقطيع الكلام باللجوء إلى استبدال كل قطعة بما ثبت أنّه وحدة لغوية (طريقة البنوية) ولا إلى تقطيع الكلام إلى أجزاء تتداخل بعضها في بعض بالتدرج (تحليل إلى المكونات القريبة) بل ينطلق النحاة الأولون من "أدنى ما يتكلم به مفردًا" من الكلام المفيد وهو الجملة التي تتكون من مفردة فيما يخص الاسم وذلك مثل "كتاب" في الإجابة عن السؤال: ما هذا؟ أو ما بيدك؟، ثمّ يحوّل هذا إلى وحدات أخرى تكون مكافئة له وذلك بعملية الزيادة»[32].

أما فيما يتعلق بكيفية التفريع عن تلك النواة «فقط لاحظ النحاة بحملهم النواة على غيرها مما هو أوسع منها أنّ بعض هذه النوى تقبل الزيادة يمينا ويسارا دون أن تفقد وحدتها أو دون أن تخرج عن كونها "لفظة"، وهي القطعة التي لا يمكن أن تتفرد فيها

أجزاؤها وسموا هذه القابلية للزيادة بالتمكن. ولاحظوا أيضا أن لهذا التمكن درجات، فهناك اسم الجنس المتصرف وهو المتمكن الأمكن، ثم الممنوع من الصرف فهو المتمكن غير الأمكن ثم المبني فهو غير المتمكّن ولا أمكن»[33]. فمثلا كلمة "رجل" هي من بين الوحدات اللغوية التي تقبل الزيادة يمينا ويسارا (التمكن)، وعلى العكس من ذلك فإنّ تلك الكلمة لا يمكن تقطيعها إلى وحدات دالة.

ج. الموضع والعلامة العدمية

تُشكل النواة "الاسم الظاهر" منطلق التحليل اللغوي، وهي تعد بمثابة أصل قابل للتفريع بالزيادة يمينا ويسارا «وعلى هذا الأساس فإنّ المواضع التي تحتلها الكلم هي خانات تحدد بالتحويلات التفريعية؛ أي الانتقال من الأصل إلى مختلف الفروع بالزيادة التدريجية»[34]. فكلمة "ولد" مثلا هي نواة قابلة للتفريع وللزيادة يمينا ويسارا: بالولد، ولدك ... إلخ، وبهذا فالنواة تكون مسبوقة ومتبوعة بخانات مهيأة للتفريعات.

ويبيّن الحاج صالح أنّ لتلك العملية "التفريع بالزيادة" عكسها أي أنّ التحويل يكون بالحذف لا بالزيادة «وهو "رد الشيء إلى أصله" على حد تعبير النحاة. وبهذه العمليات يتحدد موضع كل عنصر في داخل المثال»[35].

وتجدر الإشارة إلى «المواضع التي حول النواة قد تكون فارغة لأنّ الموضع شيء وما يحتوي عليه شيء آخر (وهذه مفاهيم رياضية محضة وهي أهم صفة يتّصف بها التحويل الخليلي). ويعبر عن هذا النحاة بأنّ هذه الزوائد "تدخل وتخرج" وهو ما يتّصف به الإدراج الذي يتم "بالوصل" وليس كالإدراج الذي يحصل بالبناء. فالوصل يحصل في داخل اللفظة أما البناء فهو يحدث داخل الكلمة»[36]، وبهذا فـ«التحليل الخليلي يميز أيضا بين نوعين من التأليف بين العناصر: ما هو وَصل **Concatenation** مثل ما يوجد بين المضاف والمضاف إليه وما هو بناء مثل ما يربط بين حروف الكلمة أو بين المبتدأ والخبر. فالأول هو مجرد ضم عنصر بعنصر وحذف المضموم لا أثر له في بقاء الأول. أما الثاني فهو تركيب عنصرين فأكثر في بنية بحيث إذا حذف شيء من ذلك تلاشت الوحدة المتكونة منهما»[37].

ويرى الحاج صالح أنّ «خلو الموضع من العنصر له ما يشبهه وهو "الخلو من العلامة" أو "تركها" وهو ما نسميه نحن بالعلامة العدمية **Expression zéro** وهي التي تختفي في موضع لمقابلتها لعلامة ظاهرة في موضع آخر. وذلك كجميع العلامات التي تميز الفروع عن أصولها (المفرد والمذكر والمكبر لها علامات غير ظاهرة بالنسبة للجمع والمثنى والمؤنث والمصغر)»[38]، فالتاء في كلمة معلمة هي علامة للتأنيث إلاّ أنّ حذف التاء هو علامة على التذكير "معلم" فغياب العلامة هو علامة.

وكذلك هو الأمر على مستوى التركيب ففي قولنا: ظننت العسل شفاءً. نجد أنّ العامل ظاهر"ظننت" إلاّ أنّ غيابه هو دلالة على الابتداء "العسلُ شفاءٌ". فـ«العامل الذي ليس له لفظ ظاهر هو الابتداء. وهذا المفهوم وإن كان موجودا في اللسانيات الحديثة إلا أنّه لم يستغل الاستغلال الكافي والمناسب، إذ يجب أن يكون مرتبطا بالموضع في داخل بنية معينة ذات عرض وطول أي في البنية التي سُميت بالمثال**Schème générateur**»[39].

د. مفهوم العامل

يشير الحاج صالح إلى أنّ اللفظة ليست هي «الوحدة الصغرى التي يتركب منها مستوى التركيب لأنّ لهذا المستوى وحدات أخرى من جنس آخر أكثر تجريدا. وههنا أيضا ينطلق النحاة من العمليات الحملية أو الإجرائية: يحملون مثلا أقلّ الكلام مما هو أكثر من لفظة باتّخاذ أبسطه وتحويله بالزيادة، مع إبقاء النواة، كما فعلوا باللفظة للبحث عن العناصر المتكافئة (من بعض الوجوه). فلاحظوا أنّ الزوائد على اليمين تغير اللفظ والمعنى بل تؤثر وتتحكم في بقية التركيب كالتأثير في أواخر الكلم (الإعراب). فتحصلوا بذلك على مثال تحويلي ... مثل»[40]:

Ø	زيدٌ	قائمٌ
إنّ	زيداً	قائمٌ
كان	زيدٌ	قائماً
حسبت	زيداً	قائماً
أعملت عمرًا	زيداً	قائماً
1	2	3

فالملاحظ أنّه «... في العمود الأيمن يدخل عنصر قد يكون كلمة أو لفظة بل تركيبا وله تأثير على بقية التركيب ولذلك سمي عاملا»[41]، ففي المثال الأول "زيدٌ قائمٌ" نجد أنّ العامل هو الابتداء، أما في المثال الثاني فالعامل هو "إنّ" بحيث نصبت المبتدأ ورفعت الخبر ...إلخ. هذا وقد لاحظ العلماء الأوائل «أنّ العنصر الموجود في العمود الثاني لا يمكن بحال أن يقدم على عامله فهو عند سيبويه المعمول الأول (م1). ويكوّن إذن مع عامله "زوجا مرتبا". أما المعمول الثاني (م2) فقد يتقدم على كل العناصر اللهم إلا في حالة وجود العامل مثل إنّ. وقد يخلو موضع العامل من العنصر الملفوظ وأشرنا إليه **Ø** وهو الذي يسمونه بالابتداء (وهو عدم التبعية التركيبية وليس معناه بداية الجملة كما يعتقد بعضهم)»[42]؛ حيث إنّ الابتداء ليس معناه نفي وجود عناصر لغوية سابقة لتركيب ما، بل هو استقلاليته عمّا قبله.

2.3.2. المفاهيم التي تخص اللغة في جانبها الاستعمالي

اعتمادا على ما قاله عبد الرحمن الحاج صالح في كتابه الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع و الاستعمال العربية حاولنا أن نحدد المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية والتي تخص الجانب الاستعمالي من اللغة، وتتمثل في:

أ. الاستخفاف (الاقتصاد في تأدية الحروف)

يتسم الاستعمال العفوي للغة بالاقتصاد في تأدية الحروف، فالخطاب يكلف المتكلم مجهودا أثناء النطق، مما يدفعه إلى الاقتصاد في كلامه، بالحذف والإضمار والإدغام والإبدال وغير ذلك من طرق الاستخفاف، إلاّ أنّ هذا الحذف لا يكون مقبولا إلاّ إذا توفرت قرائن دالة على المحذوف حتى لا يكون الكلام مُلبسا. وفي هذا الصدد يوضّح الحاج صالح أنّ «أساس القوانين التي

بني عليها الاستعمال اللغوي هما هذان المبدآن المتدافعان: الاقتصاد في المجهود العضلي والذاكري الذي يحتاج إليه المرسل، والبيان الذي يحتاج إليه المرسل إليه. فالمتكلم ككل فاعل يميل إلى التقليل من المجهود والاكتفاء عما يمكن الاستغناء عنه من الألفاظ، فيختزل ويختصر وإن بلغ به ذلك إلى الغموض لم يستفد المخاطب، ولذلك ينتهي تخفيفه لمجهوده حيث يبدأ الغموض. وقد يحدث تشويش يصاب به الخطاب (كالضجيج أو غفلة السامع أو عيب أصيب به المتكلم في آلة نطقه وغير ذلك)، فيحتاج إلى مزيد من اللفظ. ويؤثر هذان العاملان أيّما تأثير في بنية اللغة بتدافعهما وتغلب أحدهما على الآخر حسبما تقتضيه أحوال الاستعمال»[43]. فمن سمة الخطاب الاقتصاد في تأدية الحروف، على ألا يصل ذلك الاقتصاد بالمتكلم إلى حدِّ الغموض، فيكون بذلك الخطاب مبهما لدى المخاطَب، فعلى المتكلم أن لا يلجأ إلى الحذف والاختصار «إلا إذا كانت هناك قرينة (أيًا كانت) تدل على مراد المتكلم»[44]. وبهذا يتضح لنا أنّ من شروط الاستخفاف في الكلام أن يبقى المعنى واضحا للمُخاطب، فحدود الاقتصاد تنتهي عند بداية الغموض.

ب. الاختصاص (الدلالة على معنى واحد)

تتميّز أوضاع اللغة بسمة أساسية هي الإبهام. و«المقصود من الإبهام ههنا ليس الغموض بل عدم التعيين»[45]. فاللفظ في الوضع متعدد الدلالة، أي يكون غير مختص بالدلالة على شيء معين، أما في الاستعمال فدلالته تكون على معنى واحد، وبناءً على هذا فاللّفظ الوضعي لا يكون مختصا بالدلالة على شيء معين، ويصبح دالا على شيء معيّن بانتقاله من دائرة الوضع إلى دائرة الاستعمال. «فإذا استعمل اللفظ وما يدل عليه دخلا بذلك عالم آخر ولا بد حينئذ من أن يتحوّلا ولو للتكيّف بما يقتضيه الاستعمال نطقا ودلالة»[46]. أي أنّ التحوّل من الوضع إلى الاستعمال، يعني الانتقال من المستوى المجرّد إلى المحسوس، وهذا ما يظهر بوضوح في مستوى الدال الذي يتحول إلى لفظ منطوق، ومن الوضع العام للمدلول إلى الاستعمال المتخصص للمعنى المقترن بالسياق.

هذا ويعد الإبهام ضربا من الاقتصاد اللغوي، فلولا تميز أوضاع اللغة بخاصية الإبهام لاحتاج المتكلم إلى كم إضافي من الألفاظ للتعبير عن حاجاته ومتطلباته، وبوجود تلك الخاصية، يمكن للمتكلم أن يستعمل اللفظة الواحدة لأداء معانٍ متعددة، وبالمقابل يستند المخاطب على السياق الذي يكون له دور بارز في تحديد المراد من تلك اللفظة.

ج. الاتساع (سعة الكلام)

يُقصد بسعة الكلام «ما يصيب الكلام من الحذوف أو التقديم والتأخير وإرادة معنى آخر غير المعنى الموضوع للفظ وهو المجاز إلا أنه يصبح بهذا العارض غير مفهوم ولا يمكن أن يفهم إلا بدلالة الحال الخارجة عن اللفظ وعن المحذوف منه»[47]. فكل كلام جاء على غير أصله يدخل في سعة الكلام، ومن ذلك المجاز «وهو ما استعمل فيما لم يكن موضوعا له ... كلفظة الأسد في الرجل الشجاع»[48].

ويوضح عبد الرحمن الحاج صالح ذلك بقوله: «هناك دلالتان مقابلتان لدلالة اللفظ هما بالنسبة لسعة الكلام دلالة الحال هذه وهي مكملة لدلالة اللفظ [أما الدلالة الثانية فهي] ... دلالة المعنى وهي التي يسمّيها غير النحاة في أمرهم بالدلالة العقلية ويسميها النحاة: الحمل على المعنى. والمراد منها هو ما يقتضيه العقل في فهم الكلام عامة وما أصيب بعرض خاصة [ويدخل] ... في ذلك المجاز بمعناه الذي أراده العلماء ابتداء من الجاحظ [و] ... هو الإتيان بلفظ وإرادة معنى لفظ آخر لقرب بينهما في المعنى ويدخل فيه بهذا المعنى التشبيه: "كان زيدا أسدا في القتال" والاستعارة مثل: "رأيت أسدا يصول في القتال" والكناية مثل

"كثير الرماد" و"طويل النجاد"وغيرهما»[49]. والملاحظ هنا أنّه «... في جميع هذه الأحوال الدلالة العقلية تقتضي معنى آخر غير ما يدل عليه اللّفظ كاقتضاء "الأسد" للشجاعة والبطش واقتضاء "كثير الرّماد" لكثرة الطبخ ومن ثم كثرة الضيوف. ثمّ إنّ وجود مثل هذه الصور هو مرتبط بالعرف المتعارف عليه في كل مجتمع»[50]. وهذه الدلالة أطلق عليها الباحثون الغربيون مصطلح (الاقتضاء) أو الافتراض المسبق.

هذا ويشير الحاج صالح إلى أنّ الاتساع أو سعة الكلام عند سيبويه أوسع بكثير مما جاء عند ابن السراج وغيره، فهو «يضيف ... إلى ... الاتساع المتصف بالحذف أو بإقامة المضاف مقام المضاف إليه، اتساعا من نوع آخر وذلك مثل قولهم: "أدخل فوه الحجر". قال: "فهذا جرى على سعة الكلام والجيّد "أدخل فاه الحجر" كما قال: "أدخلت في رأسي القلنسوة" والجيّد: "أدخلت في القلنسوة رأسي"»[51]. فهذان المثالان لا يجريان على سنن العرب في كلامها، بل عمد المتكلم فيهما إلى القلب بجعله الفاعل مفعولا به، وذلك القلب يدخل في سعة الكلام عند سيبويه.

والمتصفح لكتاب سيبويه –بحسب الحاج صالح– يجد أنّه «قد أفاض (...) في وصف الضروب الكثيرة من الكلام التي جاءت مغيّرة عن الأصل في سعة الكلام وذلك لأنّ مثل هذا الاتساع يمسّ بنية اللفظ ويؤدي إلى جواز بعضه وعدم جواز غيره»[52]. ومن ذلك ما ذكره سيبويه في باب ما جرى من الأمر النهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره «وأما النهي فإنّه التحذير، كقولك الأسدَ الأسدَ، والجدارَ الجدارَ ... وإنّما نهيته أن يقربَ الجدار، المخوفَ "المائل"، أو يقرب الأسد ... وإن شاء أظهر في هذه ما أضمر من الفعل»[53]، ففي مثل هذه الأمثلة يجوز للمتكلم أن يضمر الفعل، وله أن يظهره فيقول: "لا تقرب الأسدَ" و"احذر الجدر"، ومن ذلك أيضا قوله: «الطّريقَ الطّريقَ، إن شاء قال: خلِّ الطريقَ، أو تنحَّ عن الطريق ... [غير أنّه] لا يجوز أن تُضمر تنّح عن الطريق لأنّ الجار لا يضمرُ، وذلك أنّ المجرور داخل في الجارِّ غيرُ منفصل، فصار كأنّه شيء من الاسم لأنّه مُعاقِبٌ للتنوين، ولكنّك إن أضمرتَ ما هو في معناه ممّا يصل بغير حرف إضافة، كما فعلت فيما مضى»[54]. فمثل هذه التحليلات للكلام هي من صميم النحو، فـ«تغيير البنية الذي يقع بنقل الوحدة من موضع إلى موضع آخر ... يمس الوضع ويخص تصرُّفه»[55]، على أنّ هذا التصرف قد يكون غير جائز إذا جاء على غير ما يقتضيه الوضع أمّا «فيما يخص المجازات فقد تكفل بها أيضا النحاة مثل سيبويه والرماني وعبد القاهر وغيرهم من النحاة إلاّ أنّ هذا الميدان يخص الجانب من التخاطب الذي يغلب فيه تدخل المتكلم ودوره واجتهاده في إنجاح عمليّة التبليغ باعتماده على قدرته على التبليغ الناجع لتأدية الأغراض ومن ذلك تسمية هذا النشاط وإتقانه بالبلاغة»[56]. فـ«ما يحصل من التقديم للمفعول مثلا فيخص غرض المتكلم فهو خطابي»[57]. لأنّ المتكلم يعمد في خطابه إلى عدّة استراتجيات وآليات ليصوغ خطابه حتى يكون موافقا لغرضه وقصده.

خاتمة

وخلاصة الكلام أنّ العلماء العرب الأوائل خلفوا تراثا لغويا زاخرا بمفاهيم علمية دقيقة، وقد ساهم الحاج صالح في إعادة قراءته بحيث خصص كمًّا من البحوث والدراسات تناول فيها التراث العربي، فقرأه قراءة علمية دقيقة معمقة، وتمكن من إعادة صياغة المقولات العربية وفق رؤية جديدة، كما تمكن من إنتاج أفكار ومفاهيم تؤكد أنّه عالم فذ متميز في فكره.

إنّ تلك الأفكار التي جاء الحاج صالح هي خلاصة سنوات طويلة من البحث في التراث العربي القديم العربي وفهم ما جاء به علماؤنا الأوائل أمثال الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه، ومن النظر في منجزات البحوث الغربية. وتبعا لذلك، يتوجب أن تتضافر جهود الباحثين لاستثمار واستغلال أفكار وآراء الحاج صالح لتطوير البحث اللغوي العلمي العربي عامة والرقي باللغة العربية.

التهميش:

[1]- محمد ولد دالي، قراءة التراث اللساني العربي عند الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، "عرض لآليات القراءة، وتحليل لكيفية تطبيقها في فهم النحو العربي"، **مجلة المجمع الجزائري للغة العربية**، ع25، السنة الرابعة عشرة، رمضان 1438هـ، جوان 2017، (ص 360)

[2]-عبد الرحمن الحاج صالح، **الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة رغاية، الجزائر، (ص 08)

[3]- نفس المرجع، (ص 252)

[4]-عبد الرحمن الحاج صالح، **البنى النحوية العربية**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 2016، (ص 04)

[5]- محمد ولد دالي، مرجع سبق ذكره، (ص 353)

[6]- بشير ابرير، أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع07، 2005م، (ص 02)

[7]- نفس المرجع، (ص 02)

[8]- نفس المرجع، (ص 02-03)

[9]- نفس المرجع، (ص 02)

[10]- التواتي بن التواتي، **المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث**، دار الوعي للنشر والتوزيع، الرويبة، الجزائر، 2008، (ص 80)

[11]-عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، ج1، المؤسسة للفنون المطبعية الجزائر، 2007، (ص 213)

[12]- عبد الرحمن الحاج صالح، **النّظرية الخليلية الحديثة، "مفاهيمها الأساسية"**، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللّغة العربية، الجزائر، 2007، (ص 05)

[13]- بشير ابرير، مرجع سبق ذكره، (ص 03)

[14]- صالح بلعيد ، **اللغة العربية العلمية**، بوزريعة، الجزائر، 2003، (ص 106)

[15]- محمد خاين، إسهامات د. عبد الرحمن الحاج صالح في ترقية المصطلح اللساني العربي، **مجلة الموقف الأدبي**، اتحاد الكتاب العرب، سوريا، ع486، 2011، (ص 116)

[16]- عبد الرحمن الحاج صالح، أنماط الصياغة اللغوية الحاسوبية والنظرية الخليلية الحديثة، **مجلة المجمع الجزائري للغة العربية**، ع06، 2007، (ص 21)

[17]- عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، (ص 264)

[18]- عبد الرحمن الحاج صالح، أنماط الصياغة اللغوية الحاسوبية والنظرية الخليلية الحديثة، (ص 21)

[19]- عبد الرحمن الحاج صالح، **الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية**، (ص 111- 112)

[20]- نفس المرجع، (ص 113)

[21]- سيبويه (أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر)، **الكتاب**، ج1، ط3، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،1408هـ/1988م، (ص، 25-26)

[22]-مسعود صحراوي، **التداولية عند العلماء العرب**، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2005 ، (ص 52)

[23]- عبد الرحمن الحاج صالح، **تقدم اللسانيات في الأقطار العربية**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1991، (ص 378-379.)

[24]- عبد الرحمن الحاج صالح، **الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية**، (ص 114)

[25]- نفس المرجع، (ص 114)

[26]- نفس المرجع، (ص 114- 115)

[27]- سيبويه (أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر)، مرجع سبق ذكره، (ص 25- 26)

[28]- عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، (ص 219)

[29]- نفس المرجع، (ص 219)

[30]- شفيقة علوي، **العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العاملي لنؤام تشومسكي "حوليات التراث"**، جامعة مستغانم، الجزائر، 2007، (ص 04).

[31]- عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، (ص 219)

[32]- عبد الرحمن الحاج صالح، أنماط الصياغة اللغوية الحاسوبية والنظرية الخليلية الحديثة، (ص 23)

[33]- عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، (ص 218-219)

[34]- نفس المرجع، (ص 221)

[35]- نفس المرجع، (ص 221)

[36]- نفس المرجع، (ص 222)

[37]- عبد الرحمن الحاج صالح، أنماط الصياغة اللغوية الحاسوبية والنظرية الخليلية الحديثة، (ص 23)

[38]- عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، (ص 222)

[39]- نفس المرجع، (ص 222)

[40]- نفس المرجع، (ص 222-223)

[41]- نفس المرجع، (ص 223)

[42]- نفس المرجع، (ص 223)

[43]-عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في علوم اللسان**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 2007، (ص 196)

[44]- عبد الرحمن الحاج صالح، **البنى النحوية العربية**، (ص 242)

[45]- عبد الرحمن الحاج صالح، **الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية**، (ص 77)

[46]- نفس المرجع، (ص 111)

[47]- عبد الرحمن الحاج صالح، **الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية**، (ص 116)

[48]-الخطيب القزويني، **الإيضاح في علوم البلاغة**، ط1، دار الأبحاث، 2007، (ص 264)

[49]-عبد الرحمن الحاج صالح، **الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية**، (ص 116)

[50]-نفس المرجع، (ص 116)

[51]-نفس المرجع، (ص 118)

[52]- نفس المرجع، (ص 119)

[53]- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، مرجع سبق ذكره ، (ص253- 254)

[54]- نفس المرجع، (ص 254)

[55]- عبد الرحمن الحاج صالح، **البنى النحوية العربية**، (ص 156)

[56]- عبد الرحمن الحاج صالح، **الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية**، (ص 116)

[57]- عبد الرحمن الحاج صالح، **البنى النحوية العربية**، (ص 156)

قائمة المراجع والمصادر:

الكتب:

1. التواتي بن التواتي، **المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث**، دار الوعي للنشر والتوزيع، الرويبة، الجزائر، 2008.
2. الخطيب القزويني، **الإيضاح في علوم البلاغة**، ط1، دار الأبحاث، 2007.
3. سيبويه (أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر)، **الكتاب**، ج1، ط3، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،1408هـ/1988م.
4. شفيقة علوي، **العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العاملي لنؤام تشومسكي "حوليات التراث"**، جامعة مستغانم، الجزائر، 2007.
5. صالح بلعيد ، اللغة العربية العلمية، بوزريعة، الجزائر، 2003.
6. عبد الرحمن الحاج صالح، **الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة رغاية، الجزائر.

7. عبد الرحمن الحاج صالح، **البنى النحوية العربية**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 2016.

8. عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، ج1، المؤسسة للفنون المطبعية الجزائر، 2007.

9. عبد الرحمن الحاج صالح، **النّظرية الخليلية الحديثة، "مفاهيمها الأساسية"**، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللّغة العربية، الجزائر، 2007.

10. عبد الرحمن الحاج صالح، **تقدم اللسانيات في الأقطار العربية**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1991.

11. عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في علوم اللسان**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 2007.

12. مسعود صحراوي، **التداولية عند العلماء العرب**، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2005.

المقالات:

1. بشير ابرير، أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع07، 2005م.

2. عبد الرحمن الحاج صالح، أنماط الصياغة اللغوية الحاسوبية والنظرية الخليلية الحديثة، **مجلة المجمع الجزائري للغة العربية**، ع06، 2007.

3. حمد ولد دالي، قراءة التراث اللساني العربي عند الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، "عرض لآليات القراءة، وتحليل لكيفية تطبيقها في فهم النحو العربي"، **مجلة المجمع الجزائري للغة العربية**، ع25، السنة الرابعة عشرة، رمضان 1438هـ، جوان 2017.

4. محمد خاين، إسهامات د. عبد الرحمن الحاج صالح في ترقية المصطلح اللساني العربي، **مجلة الموقف الأدبي**، اتحاد الكتاب العرب، سوريا، ع486، 2011.

جميع الحقوق محفوظة

مَجلَة اَلْتُرَاثْ

AL TURATH Journal (ALTJ)

ثلاثية، دولية، دورية، محكمة، تعنى بالدراسات الإنسانية والإجتماعية

متعددة التخصصات، متعددة اللغات

Trimestral, International, Periodic And Arbitrated Manner, Devoted To Human And Social Studies

Multidisciplinary, Multilingual.

ISSN: **0339–2253** الترقيم الدولي الورقي:

E-ISSN: **2602–6813** الترقيم الدولي الإلكتروني:

Legal deposit: **2011–1934** رقم الإيداع القانوني:

INDEXED ON THE FOLLOWING DATABASES

TOGETHER WE REACH THE GOAL